الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-27

الشروق

تمكنوا من استكمال جمع التوقيعات بـ"شق الأنفس"

هؤلاء الملتحقون بسباق التشريعيات في الوقت البدل الضائع

"طلائع الحريات" و"النهضة" و"الكرامة" و"التحالف الجمهوري" يصلون بسلام

الأحزاب العريقة تستثمر في منطقة القبائل في غياب الأرسيدي والأفافاس

تمكنت بشق الأنفس، أكثر من 5 أحزاب سياسية وقائمة حرة من الالتحاق بركب المعنيين باستحقاق 12 جوان المقبل، ساعات قبل الغلق الرسمي لقوائم التشريعيات، وانتهاء الوقت الإضافي الذي منحه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون للمتأخرين في العملية الانتخابية، ليصبح بذلك عدد الأحزاب السياسية الراغبة في دخول غمار الانتخابات أكثر من 18 حزبا سياسيا، حسب المعطيات الأولية.

أسماء بهلولي

تنتهي اليوم، المهلة الإضافية التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لصالح الأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي لم تتمكن من جمع التوقيعات التي تتيح لها فرصة المشاركة في الانتخابات المقبلة في مرحلتها الأولى، ويبدو أن مهلة 120 ساعة الإضافية كانت كفيلة بالتحاق عدد من الأحزاب السياسية بقطار التشريعيات قبل فوات الأوان.

وتشير معطيات تحصلت عليها "الشروق" من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى تمكّن عدة تشكيلات حزبية من تجاوز عتبة 25 ألف استمارة مطلوبة للمشاركة في التشريعيات المقبلة، حسب ما ينص عليه قانون الانتخابات الجديد، وكانت أولى هذه الأحزاب هي التحالف الوطني الجمهوري الذي يرأسه بلقاسم ساحلي، حيث تمكن من جمع التوقيعات المطلوبة قبل انتهاء الآجال المحددة في منتصف ليلة اليوم، والأمر نفسه بالنسبة لحزب الكرامة الذي جمع أكثر من 30 ألف توقعًا عبر 36 ولاية، في حين أودع في العاصمة لوحدها 2900 استمارة رفضت منها 190

توقيع.

من جانبه، تمكن الحزب الوطني الجزائري، الذي يرأسه يوسف حميدي، من تجاوز عتبة جمع التوقيعات، وجمع أكثر من 30 ألف توقيع حسب المصادر ذاتها، في حين أعلن حزب طلائع الحريات تحقيقه النصاب القانوني من استمارات اكتتاب التوقيعات، ما يسمح له بالمشاركة في التشريعيات المقرر إجراؤها يوم 12 جوان المقبل عبر 58 ولاية، وأفاد المصدر ذاته أنه تمكن من جمع 35756 استمارة عبر 41 ولاية، أسفرت عملية المراقبة من قبل المندوبيات الولائية عن قبول 29540 استمارة منها.

والأمر نفسه بالنسبة لحركة النهضة التي تمكنت من تجاوز العتبة المطلوبة قانونا للمشاركة في التشريعيات المقبلة، وأشارت – مصادرنا – أن الحزب استطاع جمع التوقيعات التي فاقت 30 ألف توقيع، وذلك ليلة الخميس الماضي، أي قبل تمديد الفترة الزمنية، غير أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حسب المصادر ذاتها، قد وقعت في خطأ واحتسبت توقيعات خاصة بقائمتين تابعتين لحركة النهضة لقائمة حرة، الأمر الذي انجر عنه "سقوط" حزب النهضة في المرحلة الأولى وعدم قدرته على استكمال العملية إلا بعد تمديد المهلة.

في حين لا تزال كل من حركة الإصلاح الوطني وتشكيلات أخرى كثيرة تسابق الزمن من أجل تحقيق شرط المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات، بينما كشف عبد الرحمان عرعار، رئيس المنتدى الوطني للتغيير، في تصريح لـ"الشروق"، عن تمكنه من تحقيق "عتبة" التوقيعات الخاصة بقائمة حرة يقودها بالعاصمة.

بالمقابل، كشفت – مصادرنا – عن تمكن كل من جبهة العدالة والتنمية وحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم من المشاركة بقوائم في كل من ولايتي تيزي وزو وبجاية، وهي معاقل حزبي "الأرسيدي والأفافاس"، اللذين قرّرا عدم خوض غمار هذه الانتخابات، ومعلوم أن هذه الأحزاب شكلت هذه القوائم دون الحاجة لجمع التوقيعات على اعتبار أنها حققت فائضا في الولايات الأخرى.

آجال إيداع ملفات الترشيحات للتشريعيات بعد التمديد تنتهي منتصف الليلة

الغربلة لضمان الشفافية

مكتب العاصمة: كهينة حارش

تنتهي منتصف ليلة اليوم ،الآجال الرسمية لإيداع قوائم الترشيحات، بعد تمديدها لمدّة خمسة أيام من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون بطلب من الهيئة المستقلة للانتخابات لأسباب أرجعتها لـ « الكم الهائل» من المتقدمين لإيداع ملفات ترشحهم سواء من الأحرار الذين وجدوا في قانون الانتخابات الجديد الضمانات الحقيقية لولوج المعترك الانتخابي أو بالنسبة للأحزاب التي اعتبرها فرصة جديدة لإبراز قدراتها ومكانتها السياسية الحقيقية باعتبار أن الموعد الانتخابي المقبل سيكون بمثابة البوصلة الحقيقية التي ستوضح الخريطة السياسية الجديدة في الجزائر.

ثمنت، عديد الأحزاب السياسية، قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضي بتمديد فترة إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل، معتبرين أن ذلك يندرج في إطار دعم المشاركة القوية لمختلف شرائح المجتمع من جهة وهو ما سيسمح بدراسة آنية ودقيقة لمختلف ملفات المترشحين لتمحيصها وغربلتها من الدخلاء ومن رجال المال الفاسد وكذا من لا صلة لهم بالعمل السياسي. في حين اعتبر، أصحاب القوائم الحرة ممن بلغوا نصاب التوقيعات في مختلف الولايات التي ترشّحوا بها أن قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لا يعنيهم باعتبار أنهم تمكنوا من جمع الأصوات في مقر إقامتهم أو مسقط رأسهم، لترجح الكفة لصالح الأحزاب ممن لم تبلغ النصاب أو تلك التي تم إلغاء العديد من قوائمها بسبب وقوعهم ضحية تكرار التوقيعات من جهة أو ولوج أسماء لا تتطابق مع مواد قانون الانتخابات الجديد والذي كان واضحا وصريحا ودقيقا في تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص الراغبين للترشح للانتخابات التشريعية كشرط الكفاءة والنزاهة، وهو ما استدعى وقت إضافي لهذه الأحزاب من جهة وكذا للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل دراسة وتمحيص كل الملفات. وكان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أكّد، أن القرار المتخذ بتمديد فترة إيداع الترشيحات جاء «تجنبا للتسرع في دراسة ملفات الترشح»، و بالتالي تمكين كل ملف من أخذ حقه من العناية والتمحيص، موضحا، بأن هيئته كانت قد تقدمت بطلب إلى رئيس الجمهورية لتمديد آجال إيداع ملفات الترشح، الذي «استجاب له بكل تقدير لهذا المسعى الذي يتماشى مع المسعى العام الذي يؤسس له هذا الاقتراع» و المتمثل في «تجديد الطبقة والمناخ السياسيين وبناء المؤسسات بناء على الاختيار الحر للشعب».

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

بعد تمديدها لـ5 أيام إضافية

آجال إيداع ملفات الترشح للتشريعيات تنتهي اليوم

تنتهي، اليوم، آجال إيداع ملفات الراغبين في الترشح لتشريعيات 12 جوان القادم، على مستوى مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد فترة تمديد لخمسة أيام، أقرها رئيس الجمهورية، نزولا عند طلب سلطة الانتخابات، التي بررت الإجراء بـ"الكم الهائل للأحزاب السياسية والقوائم الحرة التي تقدمت لإيداع ملفات الترشح، لا سيما الخميس الماضي".

ق .س

وبموجب هذا التمديد، يكون بإمكان الأحزاب والقوائم المستقلة الراغبة في الترشح إيداع استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية، تتضمن بيانات الموقعين إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، وهذا قبل ست ساعات على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات، أي اليوم الثلاثاء على الساعة السادسة مساء. كما يمكن التمديد الأحزاب والقوائم المستقلة الراغبة في الترشح والتي قامت بإيداع الاستمارات إلى غاية 22 أفريل 2021 ولم تكن قد استوفت النصاب القانوني المطلوب، من إيداع عدد إضافي من استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية ضمن الآجال الجديدة التي حددتها السلطة.

وبعد هذا الآجال، سيكون على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الفصل في ملفات قوائم المترشحين يوم 9 ماي المقبل كأقصى حد.

ويجدر التذكير في هذا الإطار بأن قبول ملفات الترشح للانتخابات التشريعية تحكمه جملة من الشروط التي يتعين على الأحزاب السياسية توفيرها، من ضمنها تزكية القائمة بـ25000 توقيع للناخبين عبر23 ولاية، على أن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات، في كل ولاية 300 توقيع.

أما بالنسبة للقوائم المستقلة فتنص المادة 316 من القانون العضوي للانتخابات على أنه يجب أن تدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية.

وفيما يتصل بالقوائم الانتخابية في الخارج، تنص المادة 202 من قانون نظام الانتخابات، على أن قوائم المترشحين تقدم، إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية دون اشتراط التوقيعات وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة بـ200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية.

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف السيد شرفي إلى إحصاء 1813 ملف ترشح تم سحبه من قبل 53 حزبا معتمدا و3075 ملف من طرف القوائم الحرة.

في المقابل، تم إيداع 747 ملف ترشح لدى السلطة عبر 58 ولاية، منها 22 ملفا يعود لأحزاب سياسية و265 ملف لقوائم حرة، في حين بلغ عدد الملفات المودعة بالخارج 15 ملفا لتسعة أحزاب سياسية للعلم، بلغ التعداد النهائي للهيئة الناخبة، بعد البت في الطعون المقدمة، 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج.

مقاربة قانونية وانتخابية جديدة في تشريعيات 12 جوان

إنصاف للكفاءات..قطيعة مع الفساد والكلمة للإرادة الشعبية

•اعتماد الاقتراع النسبي يعيد للعملية الانتخابية حيويتها وروح التنافس

يسمح نظام الاقتراع النسبي الذي سيعتمد لأول مرة في تشريعيات 12 جوان القادم، بتكريس القطيعة مع الفساد، بحكم أنه يتيح الحرية الكاملة للناخب للاختيار بين مجموعة مترشحين، بعيدا عن الإكراهات التي كانت تفرض عليه في نظام القائمة المغلقة، وفيما يتم اللجوء في إطاره، إلى القرعة للفصل في حال التساوي في نسب الأصوات بين قائمتين أو عدد الأصوات بين مترشحين اثنين، لتحديد الفائز منهما.

ش - ع - وا

ويعد هذا النمط تغييرا جذريا أدرج في تعديل القانون العضوي للانتخابات، ضمن أحكام المادة 191 التي تنص على أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني ينتخبون "لعهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة ويتصويت تفضيلي دون مزج.. ويجب أن تتضمن قائمة المترشحين.. عددا من المترشحين يزيد عن عدد المقاعد المطلوب شغلها بثلاثة في الدوائر الانتخابية التي يكون عدد مقاعدها فرديا واثنين في الدوائر الانتخابية التي يكون عدد مقاعدها زوجيا".

وحسب ذات المادة فإنه "عندما ينتج عن الثلث عدد غير صحيح (كسري)، فإن هذا العدد يجبر إلى العدد الصحيح الأعلى...".

وتمكن طريقة الاقتراع النسبي المعتمدة في عديد الدول، الناخب من التصويت لقائمة انتخابية، وبإمكانه أيضا التصويت لاسم أو أكثر داخل القائمة، من خلال وضع إشارة بجانب اسم القائمة واسم أو أسماء المترشحين في هذه القائمة، من الذين يرغب في التصويت لهم، على اعتبار أن لكل قائمة اسم وشعار يميزانها عن غيرها من القوائم.

ولا يستطيع الناخب أن يصوت لأكثر من قائمة أو أن يصوت لقائمة معينة ومن ثم يصوّت لمترشحين في قائمة أخرى، أو أن يصوّت لمترشحين من قوائم متعددة، حيث تكون ورقة الاقتراع في هذه الحالات ملغاة.

وتقنيا، تحصل القائمة على عدد مقاعد مساو لنسبة ما حصلت عليه من إجمالي أصوات المقترعين الصحيحة. ويحدد الفائز بالمقعد في القائمة، الحاصل على أعلى الأصوات، وفي حال عدم إكمال المقاعد بالأرقام الصحيحة غير الكسرية من كل القوائم، يتم اعتماد طريقة الباقي الأعلى لباقي المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

ويتم اللجوء إلى القرعة في حالة تساوي الأصوات بين قائمتين أو بين مرشحين اثنين، لتحديد الفائز منهما.

وفي كل الحالات، فإن الناخبين هم من يحدّدون من سيفوز بالمقاعد من خلال التصويت للمرشحين داخل القائمة، وهنا يكمن الفرق بين القائمة المفتوحة والقائمة المغلقة، فالأخيرة تأتي بأسماء المرشحين مرتبة سلفا ويفوز بالمقاعد المرشحون حسب ترتيبهم في القائمة.

وقد ثمّن أستاذ العلوم السياسية علي محمد ربيج، طريقة الاقتراع النسبي المعتمد على القائمة المفتوحة، تقديرا منه أنها "الوسيلة الوحيدة لقطع الطريق أمام عديد الممارسات التي كانت تحدث في الماضي"، وذكر بأنها كانت مطلبا لكل الأحزاب السياسية لأنها تضمن شبه مساواة بين المترشحين مع ترك المجال للناخب أن يختار ضمن القائمة نفسها من يراه مناسبا ولا يتم فرض القائمة عليه بكل ما تحمله من أسماء"، مشيرا إلى أن هذا النمط الانتخابي الجديد، يمنح الفرصة لكل الكفاءات، لاسيما الشباب ضمن القائمة الانتخابية، "فيما كانت القائمة المغلقة تمكن متصدري القائمة من الفوز بمقاعد في المجالس المنتخبة مع إقصاء من هم أكثر جدارة وكفاءة لكنهم يتواجدون في الترتيب الأخير".

في المقابل، فإن هذا النمط الجديد قد يتسبب، حسب السيد ربيج في حدوث بعض الانشقاقات داخل الأحزاب على اعتبار أن "المترشحين ضمن القائمة الواحدة قد يلجؤون إلى خلق تحالفات داخل نفس القائمة ويعملون على الترويج لأنفسهم وإقصاء أسماء أخرى في القائمة ذاتها".

ووصف مقرّر اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي، وليد العقون، في وقت سابق، تغيير نمط الاقتراع بـ"الإصلاحات الأساسية الذي جاء بها القانون"، لأنه يمنح الحرية الكاملة للناخب في اختيار المترشح. وذهب إلى حد توقع زوال كل الآثار السلبية التي ترتبت عن القانون السابق، لأن القائمة المفتوحة غلقت الباب أمام المال الفاسد التي تجلت مظاهره عبر عمليات شراء الأصوات والمقاعد.

ومن جهته، تحدث رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، عن "ثورة" في مجال العملية الانتخابية، لكون القانون أحدث "تغييرا جذريا في العملية الانتخابية وتبنى نمط الاقتراع النسبي وتعويض القائمة المغلقة بالقائمة المفتوحة"، وهو ما يجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية. وتصب جميع هذه الإصلاحات في خانة استعادة ثقة المواطنين في الحكام وتشجيعهم على الانخراط أكثر في المسار الانتخابي، في حين يعتقد وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر أن طريقة الاقتراع الجديدة تشكل قفزة وتغييرا جذريا بالطرق السلمية والمؤسساتية، حيدت المال من توجيه خيار الناخب أو إمكانية تزويره.

فشلت في تخطي أهم شرط لخوض التشريعيات

التوقيعات تقصي الأحزاب "الصغيرة"

■ هذا ما اشترطته سلطة الانتخابات لعقد التحالفات

تنتهي اليوم الثلاثاء، المهلة التي أضافتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بخصوص إيداع الاستمارات وملفات الترشح، دون أن يكون هناك عدد كبير من الأحزاب أو القوائم المستقلة التي أودعت استمارات إضافية. فيما حاولت بعض الأحزاب السياسية "الصغيرة" عقد تحالفات لتجاوز عتبة التوقيعات، إلا أنها لم تفلح في ذلك. ووجدت العديد من الأحزاب السياسية، المسماة بـ«الصغيرة"، صعوبة كبيرة في تجاوز عقبة جمع الاستمارات، والتي حددها قانون الانتخابات بـ25 ألف استمارة موزعة عبر 23 ولاية، على أن لا تقل عدد الاستمارات الصحيحة في الولاية عن 300 استمارة.

ويبدوا أن تشريعيات 12 جوان القادم، ستكون دون تحالفات وذلك بالنظر للشروط التي وضعتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، رغم أنها أتاحت إمكانية دخول الانتخابات التشريعية المقبلة ضمن قوائم تحالفات سياسية واشترطت سلطة محمد شرفي، على قائمة التحالفات سحب ملف الترشح باسم التحالف وأيضا جمع الاستمارات باسم التحالف، مع الحصول على تفويضات من طرف رئيسي الحزبين المعنيين بالاستحقاق الانتخابي. وأوضحت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في إجابتها على سؤال حول كيفية تأسيس تحالف بين أحزاب سياسية وهل يتم إعلان تأسيس التحالف قبل الشروع في جمع التوقيعات أو بعد ذلك؟. وقالت أنه تبعا للمواد 316، 202، 201 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات وكذا المنشور رقم 01 المؤرخ في 14/ 3/ 2021 المتعلق بالإجراءات العملية لإيداع الترشيحات لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، يقدم تحالف الأحزاب رسالة من قبل ممثل المعتزمين الترشح المخول قانونا يعلن فيها نية تكوين قائمة ترشيح، وتبعا لذلك يقوم بسحب استمارات اكتتاب التوقيعات والوثائق المتعلقة بتكوين ملف الترشح، وأن إيداع الملف يكون مطابقا لنية الترشح في تكوين تحالف. ويبدو أن مسألة التحالفات الحزبية لن تجد طريقها إلى التجسيد ميدانيا، وذلك بالنظر لضيق الوقت وعدم تمكن المعنيين بالعملية الانتخابية من حسب الاستمارات وجمع التوقيعات فيما تبقى من وقت. من جهة أخرى، خلافا للانتخابات التشريعية السابقة، فإن تشريعيات 12 جوان القادم، لن تعرف تحالفات حزبية انتخابية، مثل ما كان عليه الأمر خلال تشريعيات 2012 التي شهدت تحالفا بين أبناء التيار الإسلامي، تحت تسمية تحالف الجزائر الخضراء، الذي جمع كل من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، فيما عرفت تشريعيات 2017 تحالفا بين حركة البناء الوطني وجبهة العدالة والتنمية وحركة النهضة تحت تسمية "تحالف النهضة من أجل العدالة والبناء". كما عرفت قبة زيغود يوسف تحالف سمي "تحالف حركة مجتمع السلم" الذي ضم كل من "حمس" و«التغيير" المنحلة، وذلك بعد عودة مناصرة وحركة "التغيير" إلى الحركة الأم ممثلة في حركة مجتمع السلم.

ع-ن

باب إيداع ملفات الترشح يوصد اليوم

تنقضي، منتصف ليل اليوم الثلاثاء، آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، بعدما تقرر تمديدها بخمسة أيام، نظرا للكم "الهائل" من المتقدمين لإيداع ملفات ترشحهم لهذا الموعد الانتخابي، الأمر الذي استدعى توفير الوقت الكافي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدراستها. وسيغلق باب إيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية اليوم ، بعد أن كان ذلك مقررا الخميس المنصرم، قبل أن يتم تمديد الآجال بمقتضى أمر وقعه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يعدل ويتمم القانون المتعلق بنظام الانتخابات، وهذا بطلب من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وبعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وعن أسباب هذا التمديد، كان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، قد أوضح أن هذا القرار أملاه "الكم الهائل للأحزاب السياسية و القوائم الحرة التي تقدمت لإيداع ملفات الترشح، لا سيما الخميس الماضي". كما جاء هذا القرار أيضا -حسب شرفي- "تجنبا للتسرع في دراسة ملفات الترشح"، و بالتالي تمكين كل ملف من أخذ حقه من العناية.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

LÉGISLATIVES

FIN DU DÉLAI DE DÉPÔT DE CANDIDATURE

La phase «tamis» commence

AU-DELÀ de l'incontournable «angoisse» de l'attente, cette phase confirme l'irréversibilité du processus électoral et acte le succès de cette opération politique.

■ Saïd BOUCETTA

Le crible pour juguler la corruption électorale

Le clap de fin, aujourd'hui à minuit, sur la phase de dépôt de candidature pour les prochaines élections législatives du 12 juin prochain. Les dizaines de milliers de candidats devront attendre 12 jours pour connaître le verdict de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie). Jusqu'à hier, il a été comptabilisé plus de 1813 listes de 53 partis politiques et quelque 3075 listes d'indépendants. Jusqu'à ce soir à minuit, des centaines d'autres dossiers seront déposés auprès de l'Anie. C'est dire l'engouement qui entoure le scrutin législatif qui semble promettre de belles empoignades politiques, puisque l'ensemble du spectre idéologique est représenté dans ces joutes électorales. Le débat sera certainement rude, pas toujours d'un bon niveau, tentation populiste oblige, mais les Algériens pourront enfin entrevoir les nouveaux visages de la politique dans leur pays. Mais il y a lieu de souligner que cette perspective n'est pas donnée pour l'ensemble des prétendants à la candidature. Les dossiers, actuellement dans le « sas » de l'Anie, seront scrutés. Il n'auront pas tous le «visa». Il y aura certainement des rejets pour une raison ou pour une autre. Les partis et les indépendants qui ont ficelé leurs candidatures, vivront dans l'attente de la décision finale de l'Autorité nationale des élections. Ils disposent légalement d'un droit de recours en cas de réponse négative de l'Anie, mais tous les candidats aimeraient éviter pareille procédure.

Au-delà de l'incontournable «angoisse» de l'attente, la clôture de la phase de dépôt de candidature confirme, si besoin, l'irréversibilité du processus engagé par le chef de l'Etat et acte le succès de l'opération politique, qui s'est reposée, faut-il le rappeler, sur une démarche consultative, dans la promulgation de la loi organique portant régime électoral et l'adhésion de larges pans de la scène politique nationale. On aura ainsi constaté un véritable consensus autour de la dissolution de l'ancienne APN, le passage par l'ordonnance pour donner corps au nouveau Code électoral et, même l'enrichissement de l'avant-projet de loi proposé par le comité Laraba à participer à cimenter le consensus pour aboutir à une quasi-unanimité de la classe politique. Pour preuve, le récent amendement de l'ordonnance présidentielle portant sur la prolongation du délai de dépôt des candidatures n'a pas suscité de réactions «enflammées» de la part des partis. Il a été pris pour ce qu'il était, à savoir un ajustement «technique», destiné à garantir une meilleure gestion du processus électoral.

Cette partie du challenge étant visiblement relevée par les organisateurs du scrutin, il restera à savoir l'attitude des électeurs vis-à-vis de la prochaine échéance politique. Annoncer une adhésion totale des citoyens au processus en cours serait aller trop vite en besogne, mais les indices d'un intérêt croissant ne manquent pas, en ce sens que le nombre de listes de candidatures, le mode de scrutin qui bannit le principe de «tête de liste» et la jeunesse des candidats constituent autant de facteurs susceptibles d'amener bien plus d'électeurs à se diriger vers les bureaux de vote, le jour J. Même si tous ces facteurs ne pourront pas faire «le plein électoral», la campagne qui suivra l'annonce des candidatures retenues apportera son empreinte sur le paysage politique national et contrebalancera dans la rue le discours du boycott et de l'abstention.

Il faut souligner néanmoins que le processus électoral connaîtra, les 12 prochains jours, une accalmie, puisque ce laps de temps est un délai d'attente incompressible que l'ensemble des acteurs engagé dans le scrutin devra respecter de toute façon. Ce qui sortira des délibérations de l'Anie donnera le ton de la campagne électorale et les spéculations sur la composante idéologique de la prochaine APN iront bon train. En définitif, la première législature du second acte politique majeur de la Nouvelle Algérie, après l'amendement constitutionnel, imprimera la vie de la nation sur les cinq prochaines années. S

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Dépôt de dossiers de candidatures aux législatives

Le délai expire aujourd'hui

Le délai de dépôt des dossiers de candidatures aux législatives du 12 juin expire mardi à minuit, conformément à l'ordonnance, signée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, modifiant et complétant la loi organique relative au régime électoral. Initialement prévu le jeudi 22 avril, le délai de dépôt des dossiers de candidatures a été prorogé de cinq jours à la demande de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) et après consultation du Conseil d'Etat et du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Le Conseil constitutionnel a attesté de la «constitutionalité» des dispositions de l'ordonnance présidentielle portant prolongation des délais de dépôt de candidatures pour les élections législatives du 12 juin prochain, soutenant qu'elles «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat», selon le Journal officiel.

La décision relative au contrôle de la constitutionnalité de l'ordonnance modifiant et complétant l'ordonnance portant loi organique relative au régime électoral, concernant la prolongation de cinq jours du délai de dépôt de candidatures pour les législatives du 12 juin, a été publiée au Journal officiel. Selon le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, son instance a formulé une demande au président de la République pour la prorogation du délai de dépôt des dossiers, et ce dernier a répondu favorablement à cette requête. Il a soutenu, à ce titre, que cette prolongation est «en phase avec l'objectif de ce scrutin visant à renouveler la classe politique et les institutions de l'Etat en respectant le libre choix du peuple». L'examen de ces dossiers se fait dans les 12 jours au plus tard suivant la date de leur dépôt, ainsi la date butoir est fixée au 9 mai 2021, a rappelé l'ANIE. Au moins 1813 listes de 53 partis politiques agréés et 3075 listes d'indépendants souhaitant se porter candidats aux élections législatives du 12 juin 2021, ont été enregistrées par l'ANIE qui a fait état également du dépôt par notre communauté nationale établie à l'étranger de 15 listes de 9 partis politiques.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ANIE

RENFORCER LES OUTILS DE TRANSPARENCE

Pour l'organisation des législatives du 12 juin, l'Autorité indépendante des élections (Anie) innove, avec l'exploitation des nouvelles technologies de l'information et de la communication, et la création de plateformes numériques pour la gestion des différentes étapes du processus électoral.

C'est le cas pour ce qui est de l'opération d'inscription des encadreurs, dont le nombre à mobiliser le jour du scrutin dans la totalité des bureaux et des centres du vote pourrait atteindre 60.000. À cet effet, l'ensemble des délégations de l'Anie réparties à travers le pays ont mis en place un système d'inscription via le net, lequel est facilement accessible aux citoyens désirant participer à l'encadrement de l'élection. Ils peuvent encore solliciter l'adresse «https://services.ina-elections.dz/hofad_amana», pour accéder notamment aux formulaires d'inscription. Une fois l'opération validée par les services de l'Autorité, ceux qui sont retenus se verront attribuer un code personnel accompagné d'autres précisions concernant leur affectation, pour encadrer l'opération du vote dans le bureau ou centre le plus proche du lieu de résidence. Cette opération sera clôturée le 7 mai, comme le prévoit le calendrier électoral de l'Anie ayant d'ailleurs retenu cette même échéance comme date limite pour la publication des listes des encadreurs sélectionnés à travers le pays. Ce procédé d'inscription en ligne, s'il conforte le principe de transparence et de neutralité, permet aussi un gain de temps et offre de surcroît une meilleure célérité dans la conduite du processus électoral. La maîtrise des technologies a été, pour rappel, certifiée par le président de l'Anie, Mohamed Charfi, à l'occasion de l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales en prévision des législatives. «L'inscription de nombreux citoyens en ligne sur les listes électorales lors de la dernière révision exceptionnelle dénote la maîtrise des nouvelles technologies», avait-il en effet soutenu, mettant l'accent sur l'option du vote électronique qui n'est pas à écarter à l'avenir. L'opération de révision des listes électorales avait assaini le fichier électoral à plus de 24 millions d'électeurs qui sont invités à choisir librement en toute transparence leurs représentants à la prochaine Assemblée populaire nationale. La proclamation des résultats du vote dans le respect absolu de la volonté populaire est au cœur des objectifs de l'Anie pour le prochain scrutin. «C'est l'une des conditions élémentaires pour la consolidation du socle de l'État de droit», pour paraphraser la vision de son président Mohamed Charfi. Une vision où il est également question de la promotion de la culture électorale, soit la réconciliation du citoyen avec l'acte de vote dans un esprit de moralisation de la vie politique et de rupture radicale avec les pratiques du passé. L'Anie est dotée, à ce titre, d'un observatoire, où sont centrées les réflexions et les propositions à faire valoir en la matière, dont la gestion est confiée à M. Amara Moussa, un des proches collaborateurs de Mohamed Charfi. Autre structure non moins importante dont dispose l'Autorité, une commission indépendante de contrôle du financement des comptes de la campagne électorale installée fin mars dernier. Qualifiée d'acquis important pour s'assurer de la régularité et de la crédibilité du scrutin, cette commission obéit principalement à l'idée d'accentuer la lutte contre l'influence de l'argent, quelle que soit son origine, sur le processus électoral, et de barrer ainsi la route à toute tentative d'achat de voix. Dans un communiqué rendu public le 30 mars dernier, l'Anie a clairement signifié que seront écartés de la compétition pour les législatives, tous les postulants notoirement connus pour leurs liens avec l'argent douteux où issus des milieux de l'affairisme.

Karim Aoudia

LÉGISLATIVES ANTICIPÉES DU 12 JUIN

FIN DU TEMPS ADDITIONNEL

Fin des premières prolongations dans la course électorale. C'est aujourd'hui à minuit que prend fin le délai de dépôt des dossiers de candidature aux législatives du 12 juin prochain. Les cinq jours supplémentaires accordés par le président de la République, conformément à une ordonnance signée jeudi dernier, ont permis à plusieurs listes indépendantes et même à des partis politiques de peaufiner leurs profils de candidats ou de compléter le long parcours des parrainages.

La signature de cette ordonnance était devenue nécessaire selon les doléances des milieux politiques et de l'Autorité nationale indépendante chargée des élections. Elle a modifiée et complétée la loi organique relative au régime électoral, après consultations du Conseil constitutionnel et avis du Conseil des ministres. Pour le Conseil constitutionnel, les dispositions de cette ordonnance «ne portent pas atteinte aux garanties constitutionnelles de l'exercice par le citoyen de son droit d'être candidat», attestant ainsi de la «constitutionnalité» de la prorogation des délais de dépôt.

Selon le président de l'ANIE, Mohamed Charfi, son instance a formulé une demande au président de la République pour la prorogation du délai de dépôt des dossiers, et ce dernier a répondu favorablement à cette requête.

Il a soutenu, à ce titre, que cette prolongation est «en phase avec l'objectif de ce scrutin visant à renouveler la classe politique et les institutions de l'Etat en respectant le libre choix du peuple».

Selon les premières informations recueillies, les grands partis majoritaires dans les assemblées populaires, le FLN et le RND, ont éprouvé d'énormes difficultés pour atteindre le seuil requis par la loi des signatures des formulaires.

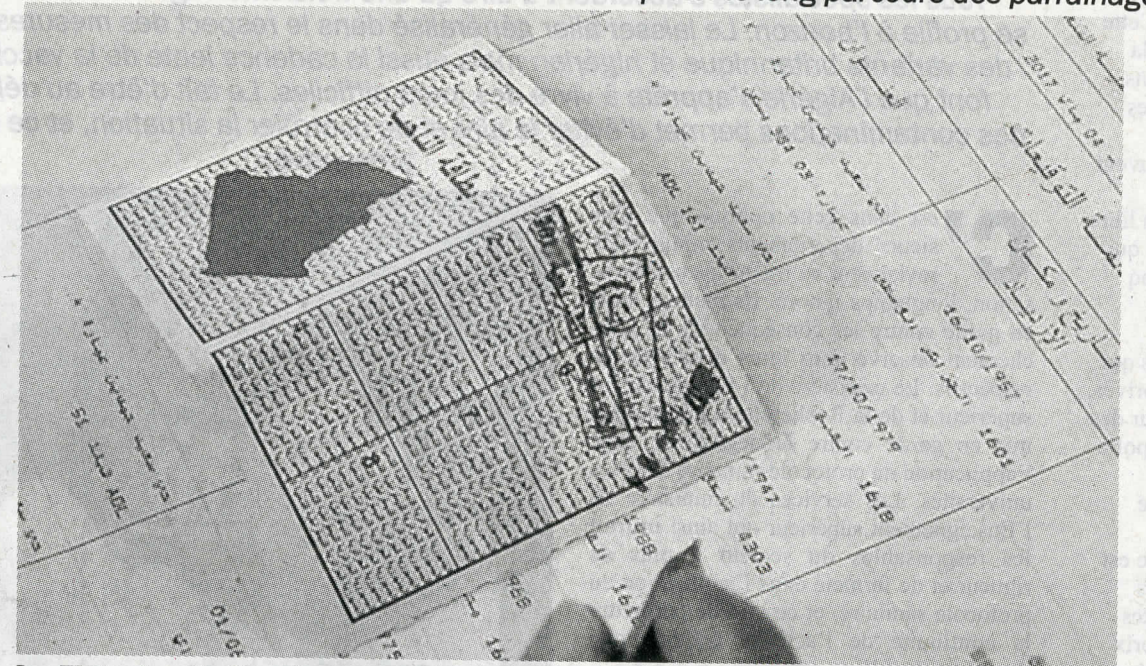

Le FLN n'aurait dépassé que d'un peu plus de deux mille souscriptions, exactement 52.461 dans 56 wilayas sur les 58. Apparemment, c'est le MSP de Makri qui a récolté le plus grand nombre des souscriptions, suivi par le Front El Moustakbel de Belaid, puis par le RND et enfin le mouvement El Bina de Bengrina qui a pris la quatrième place dans ce tour préliminaire. Ce classement pourrait être qualifié comme un premier indice sur la configuration future de la prochaine Assemblée populaire nationale. Le classement du FLN est assez surprenant, puisque il détient pratiquement la majorité des APC et APW, possédant des milliers d'élus, mais qui fut incapable de récolter avec aisance les 50.000 souscriptions exigées.

De plus, selon des cadres du vieux parti, la collecte des signatures a été pénible dans plusieurs wilayas, en raison de la présence de certains candidats, progéniture des dinosaures, d'anciens ministres ou membres du Bureau politique.

Sorte de «tawrith» politique, vieille tradition des anciens régimes autocrates et rentiers, qui perpétue les mêmes pratiques et aboutissent aux mêmes dérives.

Selon l'ANIE, l'examen de ces dossiers se fait dans les 12 jours au plus tard suivant la date de leur dépôt, ainsi la date butoir est fixée au 9 mai 2021.

Au moins 1813 listes de 53 partis politiques agréés et 3075 listes d'indépendants souhaitant se porter candidats aux élections législatives du 12 juin 2021, ont été enregistrées par l'ANIE qui a fait état également du dépôt par notre communauté nationale établie à l'étranger de 15 listes de 9 partis politiques.

Ces chiffres ont été enregistrés il y a 48 heures. Conformément aux conditions à remplir par les partis politiques pour la validation du dépôt des listes de candidatures, en prévision des législatives du 12 juin prochain, fixées par l'ANIE, «les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales».

L'ANIE précise que «ces signatures doivent être recueillies à travers 23 wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent signatures».

Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir, par, au moins, 100 signatures des électeurs de la circonscription électorale.

Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins deux 200 signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée.

Le corps électoral définitif après examen des recours introduits compte 24.490.457 électeurs au niveau national et à l'étranger, selon les chiffres communiqués par l'ANIE.

Mohamed Kouini

L'EXPRESSION INDEPENDANT

El Watan

CINQUANTE-SIX PARTIS ONT RETIRÉ LES FORMULAIRES POUR LES LÉGISLATIVES

Seize seulement ont pu franchir le cap des signatures

La prorogation de cinq jours des délais pour le dépôt et les souscriptions d'électeurs et des dossiers de candidature, décidée jeudi dernier par le président de la République, a-t-elle été profitable aux partis politiques ou aux postulants indépendants, qui peinaient à collecter le quorum national de signatures exigées dans la nouvelle loi portant régime électoral ?

Ce délai supplémentaire, qui expire aujourd'hui à minuit, a permis, jusqu'à hier, à certains partis politiques de compléter leurs dossiers. Selon nos sources, plus de 20 formations politiques et de listes de candidats indépendants ont accompli avec succès l'opération de collecte des signatures nécessaires à la validation de leurs dossiers de candidature aux prochaines législatives du 12 juin. Sous réserve d'approbation officielle de leurs listes de candidature déjà déposées auprès de bureaux de l'Autorité indépendante des élections (ANIE), les concernés affirment avoir réussi à confectionner des listes répondant aux exigences énoncées dans la nouvelle loi. Pour les entités politiques, ils étaient, jusqu'à samedi, 16 partis à avoir reçu le quitus de l'ANIE, dont les délégations au niveau des wilayas ont vérifié l'authenticité, l'unicité et le nombre de ces signatures dans le seuil minimal requis, et qui est de 25 000 à travers un minimum de 23 wilayas, et un minimum de 300 signatures par wilaya, comme exigé par la nouvelle loi. Aux FLN, Jil Jadid, RND, MSP, El Moustakbal, El Bina, FJD, PLJ, parti Voix du peuple, FBG, FAN, TAJ et Fadjr El Djadid, qui ont été les premiers à avoir déposé leurs signatures et autres dossiers de leurs candidats, sont venus se joindre d'autres partis, comme Talaie El Hourriyet, El Karama mais aussi le FNA, qui a réussi difficilement, d'après sa direction, à franchir l'étape de la collecte des signatures.

BOOM DES LISTES INDÉPENDANTES

Jusqu'à samedi dernier, seulement 16 formations politiques sur les 56 qui ont retiré les formulaires de candidature ont réussi à passer le cap de la collecte des signatures. Ainsi, 40 entités politiques n'ont pas pu relever ce défi et risquent d'être du coup écartées prématurément de la course électorale. Parmi ces partis figurent des noms qui animaient pourtant dans un passé récent la scène politique, tels que l'Alliance nationale républicaine (ANR) de Belkacem Sahli, le mouvement Ennahda de Yazid Benaicha ou encore l'Union des forces démocratiques et sociales (UFDS) de Noureddine Bahbouh disqualifiés dans les préliminaires électorales et la formation politique El Adl Wal Bayane de la tumultueuse Naïma Salhi. Incapable de récolter les signatures, celle-ci menace de *«boycotter»* le scrutin et interpelle le président Tebboune afin de sévir contre ce qu'elle qualifie de *«dérapage»* dans l'opération de collecte de signatures.

En parallèle, de nouveaux partis qui ont vu le jour récemment ont réussi, contre toute attente, à se soumettre à cette condition. C'est le cas de Lamine Osmani, qui a obtenu 50 277 signatures à travers 49 wilayas, se plaçant, jusqu'à maintenant, à la sixième place au sein du peloton des 16 partis ayant pu se soumettre à la disposition 316 de la loi portant code électoral. Il y a aussi le Front de la bonne gouvernance, qui a pu franchir cette étape. Le processus électoral en cours se distingue en outre par «un boom» des indépendants inscrits sur 2898 listes. Ils forment en effet la majorité de ces listes, dépassant le nombre des 4600 et dont 1755 appartiennent à des partis politiques.

Nabila Amir

ÉLECTIONS LÉGISLATIVES ANTICIPÉES DU 12 JUIN

Talaie el Hourriyet participera avec 52 listes

Ayant dépassé la crise organique l'ayant ébranlé à la mi-mars écoulé, le parti Talaie el Hourriyet a mis le cap sur les élections législatives anticipées du 12 juin prochain auxquelles il participera avec 52 listes.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Le parti Talaie el Hourriyet a réussi à se soumettre à l'article 316 aliéna 2 de la nouvelle loi portant régime électoral imposant le recueil préalable à toute participation à des élections législatives d'un minimum de 25 000 souscriptions d'électeurs au niveau d'un minimum de 23 wilayas avec un minimum de 300 parrainages par wilaya.

Dans un communiqué rendu public, hier, le parti affirme avoir réussi à dépasser cet écueil en récoltant au niveau de 41 wilayas du pays pas moins de 35 756 signatures déposées jeudi dernier à midi, auprès des délégations locales de l'Autorité nationale indépendante des élections. Et après l'opération de vérification de l'authenticité de ces parrainages, il a été procédé à l'annulation de pas moins de 6 216 signatures, ce qui fait que le nombre de souscriptions acceptées est de 29 540. Et de ce fait, précise le parti, Talaie el Hourriyet est éligible au dépôt des dossiers de candidature au niveau des délégations de wilaya de l'Anie dans toutes les circonscriptions électorales.

Sauf que Haider Bendrihem, cadre dirigeant du parti, Talaie el Hourriyet devra présenter des listes au niveau de 50 circonscriptions électorales à l'intérieur du pays et de deux autres circonscriptions au sein de l'émigration. Notre interlocuteur qui précise que le parti a dépassé la crise organique l'ayant ébranlé en mars dernier avec la validation par les services du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire des résolutions de la session extraordinaire du comité central tenue le 17 mars dernier portant, notamment, sur le retrait de confiance à Abdelkader Saâdi en tant que secrétaire général du bureau politique et, donc, en tant que président et la mise en place d'une instance nationale de gestion des affaires du parti jusqu'au prochain congrès. Cette structure, composée de 21 personnes, est présidée par Rédha Benouninane, coordinateur du bureau du parti au niveau de la wilaya d'Oran.

Photos : DR

Par ailleurs, et à propos de l'obligation de présenter un minimum de 300 signatures dans chaque circonscription électorale dans laquelle tout parti désire présenter une liste électorale, ceci en sus d'avoir souscrit à l'obligation de recueil des 25 000 souscriptions au niveau d'un minimum de 23 wilayas avec un minimum de 300 signatures par wilaya, comme annoncé par le président de l'Anie dans sa conférence de presse d'il y a 20 jours, Bendrihem la réfute.

Pour notre interlocuteur, l'article 316 de la loi portant régime électoral est «clair» puisque, a-t-il affirmé, il n'est fait qu'obligation de recueillir 25 000 souscriptions au niveau d'un minimum de 23 wilayas avec un minimum de 300 signatures par wilaya».

M. K.

Le Soir D'ALGERIE

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

بعد تمديد الآجال بخمسة أيام

باب إيداع ملفات الترشح للتشريعيات يغلق اليوم

تنقضي، منتصف ليل اليوم الثلاثاء، آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، بعدما تقرر تمديدها بخمسة أيام، نظرا للكم "الهائل" من المتقدمين لإيداع ملفات ترشحهم لهذا الموعد الانتخابي، الأمر الذي استدعى توفير الوقت الكافي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدراستها.

وسيغلق باب إيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية اليوم الثلاثاء، بعد أن كان ذلك مقررا الخميس المنصرم، قبل أن يتم تمديد الآجال بمقتضى أمر وقعه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يعدل ويتمم القانون المتعلق بنظام الانتخابات، وهذا بطلب من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.

وعن أسباب هذا التمديد، كان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي قد أوضح أن هذا القرار أملاه "الكم الهائل للأحزاب السياسية و القوائم الحرة التي تقدمت لإيداع ملفات الترشح، لا سيما الخميس الماضي".

كما جاء هذا القرار أيضا -حسب شرفي- "تجنبا للتسرع في دراسة ملفات الترشح"، و بالتالي تمكين كل ملف من أخذ حقه من العناية.

وكان المجلس الدستوري قد أكد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية و الذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، لكونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح".. يذكر أن آجال إيداع ملفات الترشح كان قد تم تحديدها بـ«45 يوما قبل تاريخ الاقتراع"، لينقضي بذلك الأجل المخصص لهذه العملية "يوم 27 أفريل 2021 على الساعة منتصف الليل بتوقيت الجزائر"، مثلما كانت قد اشارت إليه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في بيان لها.

ومن جهة اخرى، سيكون على السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الفصل في ملفات قوائم المترشحين يوم 9 ماي المقبل كأقصى حد.

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف رئيس السلطة الوطنية المستقلة الانتخابات محمد شرفي إلى إحصاء 1813 ملف ترشح تم سحبه من قبل 53 حزبا معتمدا و 3075 ملف من طرف القوائم الحرة. وبالمقابل، تم إيداع 747 ملف ترشح لدى السلطة عبر 58 ولاية، منها 22 ملفا يعود لأحزاب سياسية و 265 ملف لقوائم حرة، في حين بلغ عدد الملفات المودعة بالخارج 15 ملفا لتسعة أحزاب سياسية للعلم، بلغ التعداد النهائي للهيئة الناخبة، بعد البت في الطعون المقدمة، 24.490.457 ناخب في الداخل والخارج.

صليحة.م

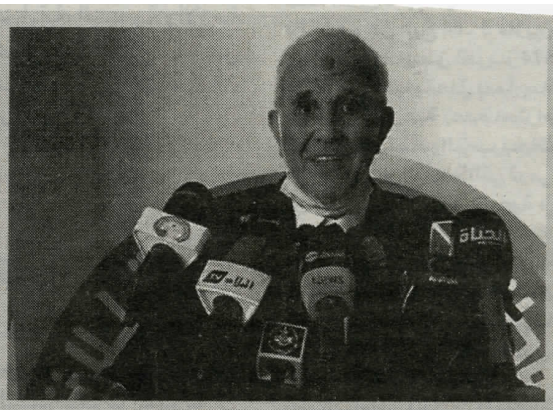

إيداع 747 ملف ترشح عبر 58 ولاية

» تلقت مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عبر 58 ولاية، 747 ملف ترشح لتشريعيات 12 جوان القادم، وذلك قبل الإعلان عن قرار تمديد آجال الترشيحات إلى غاية 27 أفريل الجاري.

وتتوزّع الملفات المودعة لدى مندوبيات السلطة ما بين 22 حزبا سياسيا و265 ملفا تخص قوائم حرة، في حين بلغ عدد الملفات المودعة بالخارج 15 ملفا منها 9 لأحزاب سياسية. وقد أثنى رئيس السلطة الوطنية المستقلة محمد شرفي، على تمديد آجال إيداع الترشيحات بـ5 أيام إضافية، بأمر من السيد رئيس الجمهورية الذي عدل على إثر هذا الأمر، القانون العضوي للانتخابات في نص المادتين 203 و206، نزولا عند طلب السلطة، مشيرا إلى أنّ هذا القرار سيجنّب هيئته التسرّع في دراسة ملفات الترشح بالنظر للكم الهائل للملفات، وبالتالي "تمكين كل ملف من أخذ حقه من العناية والتمحيص". وأوضح شرفي أنّ الرئيس استجاب بكل تقدير لهذا المسعى العام الذي يؤسس له هذا الاقتراع، والمتمثل في "تجديد الطبقة والمناخ السياسيين وبناء المؤسسات، بناءً على الاختيار الحر للشعب".

كما يضع القانون الجديد للانتخابات، على عاتق السلطة، مهمة التحقق من الشروط بدقة والنظر في مدى تطابقها على المترشحين "وهي مهمة تتطلب الوقت اللازم". جدير بالذكر إنّ المجلس الدستوري، كان قد أكّد "دستورية" أحكام الأمر الموقع من قبل رئيس الجمهورية والذي يقضي بتمديد آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، كونها "لا تمس بالضمانات الدستورية لممارسة المواطن لحقه في الترشح".

وتشير آخر الأرقام المقدمة من طرف رئيس سلطة الانتخابات، إلى سحب 1813 ملف ترشح من قبل 53 حزبا معتمدا و3075 ملفا من طرف القوائم الحرة.◆

ق. س

انتهاء الآجال

إيداع ملفات الترشح لتشريعيات جوان ... اليوم

» تنقضي منتصف ليلة اليوم، آجال إيداع ملفات الترشح لتشريعيات 12 جوان، بعدما تقرّر تمديدها بخمسة أيام، نظرا للكم "الهائل" من المتقدمين لإيداع ملفات ترشحهم لهذا الموعد الانتخابي، الأمر الذي استدعى توفير الوقت الكافي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لدراستها.

وسيغلق باب إيداع ملفات الترشح للانتخابات التشريعية، بعد أن كان ذلك مقررا الخميس المنصرم، قبل أن يتم تمديد الآجال بمقتضى أمر وقعه الرئيس عبد المجيد تبون، يعدل ويتمم القانون المتعلق بنظام الانتخابات، وهذا بطلب من السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وبعد استشارة مجلس الدولة والمجلس الدستوري وأخذ رأي مجلس الوزراء.◆

ق. س